نعم للميثاق

ملامح التجربة البرلمانية المقبلة

تصحيح مسارات.. ام صراع تيارات؟

تحقيق - سعيد محمد:

الدستور في البحرين هو الركيزة الاساسية لكل التحولات الكبرى التي تأخذ مجراها في مجتمعنا اليوم بعد التصويت التاريخي العظيم لمشروع ميثاق العمل الوطني الذي يفوض سمو امير بلادنا المفدى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة للبدء في مرحلة الاصلاحات السياسية الكبرى، مما يعني - وهذا ما يتمحور عليه ملفنا لهذا الاسبوع - ان للحياة النيابية يدا طولى في تصحيح المسارات، مما يجعلنا نتساءل عن ملامح التجربة البرلمانية المقبلة.. «هل ستكون مرحلة تصحيح مسارات، ام صراع تيارات؟» بناء على صورة من ملامح التجربة السابقة، وطبقاً لصور كثيرة من صور الممارسة الديمقراطية في بعض دول العالم الثالث.

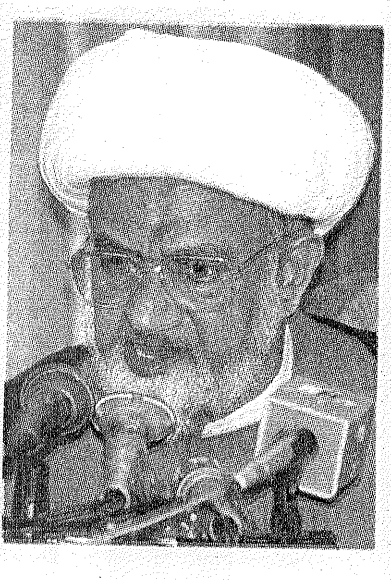

الشيخ عبدالأمير الجمري:

الاسلام مصدر رئيسي للتشريع

ولذلك، ولأهمية الدستور، فإن الفصل الثاني من ميثاق العمل الوطني يشير الى ان نظام الحكم في دولة البحرين ملكي وراثي دستوري، على الوجه المبين في الدستور والمرسوم الاميري الخاص بالتوارث، والامير هو رأس الدولة، وذاته مصونة لا تُمس، وهو القائد الاعلى للقوات وهو رمز استقرار البلاد والركيزة الاساسية التي يرتكز عليها نظام الحكم في دولة البحرين.

ويباشر الامير سلطاته بواسطة وزرائه، والوزراء مسئولون امام الامير، وهو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء والوزراء، ويعفيهم من مناصبهم وفقاً لسلطاته المبينة في الدستور».

اذن، الدستور هنا هو الركيزة الاساسية لنظام الحكم في البلاد وهو الباب التشريعي الاكبر في البلاد.

والاجواء السائدة في البلاد اليوم بفضل الله سبحانه وتعالى ومكرمات حضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه تدخل تجربة تاريخية لها مدلولها الوطني الكبير، ولأن حق الشعب في المشاركة في الشئون العامة مضمون، ولأن الميثاق اكد على ان «يتمتع المواطنون، رجالاً ونساءً، بحق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية في البلاد بدءاً بحق الانتخاب والترشيح طبقاً لأحكام القانون».

الحديث اليوم، يدور بقوة حول ملامح التجربة البرلمانية المقبلة، وكيف سيكون وضع المجلس النيابي المنتخب وعلاقته بالمجلس المعين تحت اطار نظام البرلمان المكون من المجلسين؟ وكيف سيكون اسلوب الانتخاب والتصويت؟ وهل سيتم تعديل قانون الانتخابات؟ والاهم من ذلك، هل سيتم التركيز على تصحيح المسارات والاستفادة من التجربة السابقة ان ستسود عقلية الصراع بين التيارات؟

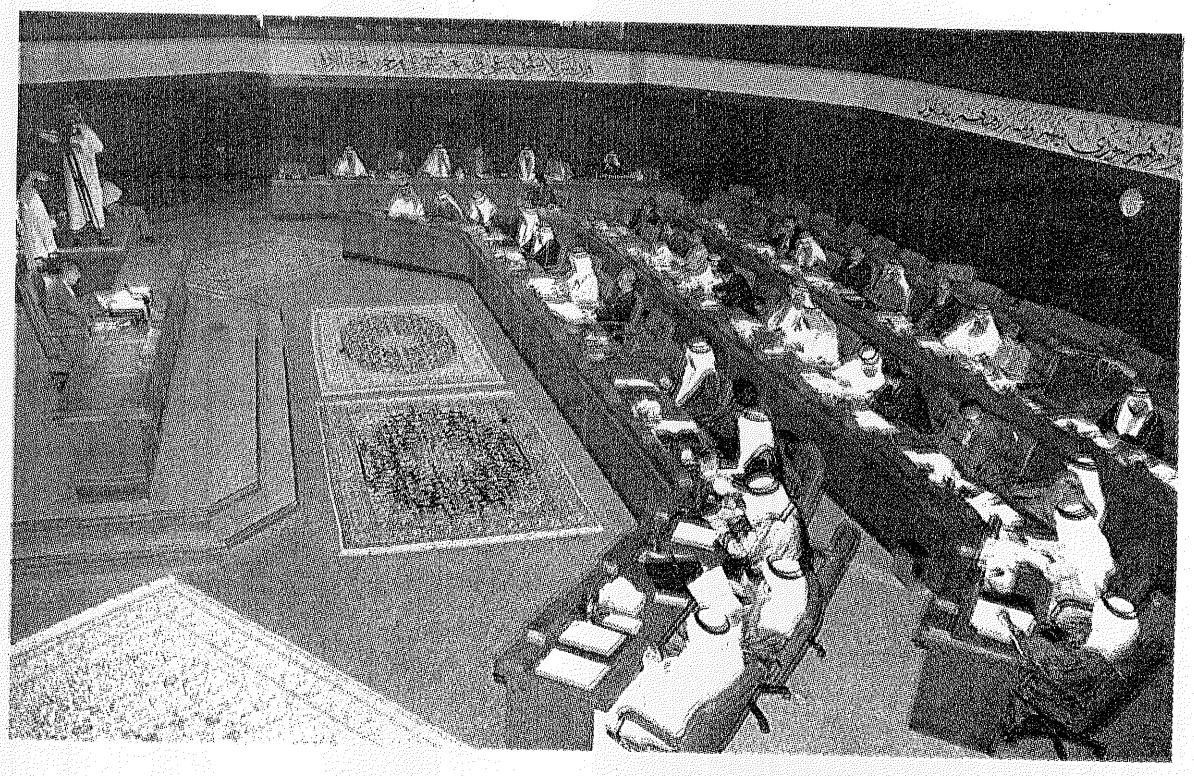

وفي هذا الملف، طرحنا عدة آراء، وكان بودنا ان نستمع الى آراء شخصيات ينتمون لمختلف التيارات الفكرية، لكن ذلك لم يتأت لنا بسبب عدم الاستجابة التي ابداها البعض.

ماذا قال وزير العدل؟

جاء التصريح الصحفي للشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة وزير العدل والشئون الاسلامية رئيس اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني ليضيف ايضاحات هامة اذ اكد على ان المجلس النيابي المنتخب انتخابا حرا مباشرا والذي جاء في مشروع الميثاق هو المجلس المناط به المهام التشريعية في الدولة كما اكد على ان المجلس المعين سيكون للمشورة والرأي وذلك كما هو معمول به في النظم الديمقراطية العريقة التي تتبع نظام المجلسين.

وكان الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة يرد بذلك على استفسارات صحفية حول العلاقة بين المجلس النيابي المنتخب والمجلس المعين تضمنهما ميثاق العمل الوطني.

الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة قال ان حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد المفدى حفظه الله ومن خلال لقاءاته واحاديثه مع فعاليات المجتمع البحريني خلال الفترة الماضية قد اكد على هذه المبادئ.

واشار وزير العدل والشئون الاسلامية رئيس اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني الى ان ميثاق العمل الوطني لا يلغي الدستور وانما يفعّله وهو آلية الدخول في مرحلة التحديث والتجديد نحو الحياة الديمقراطية المستقرة في البحرين وان الميثاق لا يتضمن اي عبارة أو بند يناقض الدستور او يفرط فيه بل ان كل ما جاء في الميثاق تعزيز لمبادئ الدستور وتأكيد له.

وزير العدل

المحامي سلمان سيادي: تفعيل دور المؤسسات الدستورية

متغيرات ايجابية

في اللقاء الذي اجرته الايام مع فضيلة الشيخ عبدالامير الجمري، اشاد بتجربة المجلس السابق معتبراً انها كانت في نظر المراقبين السياسيين وبعض ممثلي الدول الاجنبية تجربة ايجابية بما كان يملكه نواب الشعب من نضج وعقلانية وحصافة رأي ووحدة تمس اليها الحاجة في الامور المصيرية وان كان بين كتل المجلس اختلاف في بعض الامور الاخرى.

ان الوحدة الوطنية وهذا التلاحم الكبير بين مختلف الشرائح الشعبية بمختلف مذاهبها وفصائلها وهذا التناغم الايجابي بينها وبين رؤى وتطلعات الامير انما يعبر عن طيبة هذا الشعب وحرصه الكبير على سلامة جبهته الداخلية ووعيه الكبير بضرر الاختلاف والانشقاق وضرورة الاتحاد والاتفاق، كما تكشف هذه الوحدة الوطنية عن احساس الشعب بالفشل الذريع الذي افرزه الاختلاف في قضايا سبق ان عاشها او مر بها.

وحول مدى مطابقة النظرة الشرعية مع عمل البرلمان وما يثيره البعض من تعارض المؤسسة البرلمانية على النمط الغربي مع مبادئ الشريعة الاسلامية قال الشيخ الجمري ان دستور البحرين ينص في مادته الاولى على ان البحرين دولة عربية اسلامية وان دين الدولة الاسلام وان الاسلام مصدر رئيسي للتشريع في ذلك الدستور، ولو قدر طرح رأي يخالف الاسلام في البرلمان فمن واجب عضو المجلس رفضه واجهاضه فضلاً عن ان ذلك الرأي او المشروع لن يمر لعدم دستوريته لأنه يتناقض مع احدى مواد الدستور.

نقطة جوهرية

وفي الحقيقة، فإن الشيخ عبدالامير الجمري يثمن مبادرات صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة امير البلاد المفدى الخاصة بالعفو العام وزياراته المستمرة لمناطق متعددة في البلاد ولقاء المواطنين فيها بانها تعبير جاد وصادق نحو الاصلاحات السياسية والانفراج العام حين يقول :«انني اقرأ في تلك المبادرات انفتاحا ايجابيا ونية حسنة تليق بمقام سمو الامير الذي ينطلق من ذات، محبة للخير تهدف الى تحقيق الاستقرار والتنمية الشاملة، كما انني اقرأ في التوجهات السياسية الجديدة لسمو الامير تناغما مع طموحات وآمال شعبنا الكريم، واذا كان هناك من فسر مثل هذه التوجهات او المتغيرات الايجابية في البلاد لتهيئة الارضية اللازمة ليقول كلمة «نعم» للميثاق، فانني لست مع هذا التفسير».

الشيخ الجمري يضيء نقطة جوهرية كان وسيكون لها انعكاسها الايجابي الكبير في شئون الحياة العامة في الدولة وهي :«سنصوت بنعم للميثاق اقتناعا منا بأنه سيعمل على تفعيل الدستور ويفتح صفحة جديدة بين القيادة والشعب».

رفض الديمقراطية الغربية!!

ولننتقل لسماع وجهة نظر فضيلة الشيخ سليمان المدني في الاجواء التي تعيشها البلاد اليوم وتطلعاته للتجربة البرلمانية الديمقراطية المقبلة فيبدأ كلامه بالاشارة الى ان البلاد تعيش هذه الايام فرحة عرس كبير في البلاد وفرح بالتفاف الناس حول اميرهم الذي ملأت حكمته وحيويته وحسه لشعبه قلوب شعبه.

اما بخصوص الديمقراطية فيرفض الشيخ المدني التسمية، ويصرح بشدة :« أنا لا أؤمن الديمقراطية لكنني أؤمن بالحياة النيابية.. فالديمقراطية نظام غربي كافر ارفضه من الاساس ورفضته منذ البداية، لكنني اؤيد حياة نيابية مؤطرة بالشريعة الاسلامية ويكون الاسلام مصدر التشريع، واي شخص يخرج عن اطار الشريعة فهو يدعو للضلال والفكر سواء كان ذلك الشخص يمثل حزباً او فرداً او جماعةً.

حتى بالنسبة لمن يدعون الى محاربة الفساد مثلاً من الاسلاميين، فالاحرى بهم ان تكون دعوتهم نابعة من اساس التشريع الاسلامي لأن منع الفساد حتى «البونيان» يدعون لمنع الفساد!! نريد من الاتجاه الاسلامي ان ينطلق من قواعد اسلامية قوية تدعو الى الاسلام والشريعة وليس الى تفعيل الدستور وهو قانون وضعي.. الدستور يتكون ويعيش في ضمير الشعب ومتى ما حجر على الدستور ولم يتطور فهي رجعية والدستور اليوم هو الاسلام، ولكن اذا ما حجز بين التيار الاسلامي وبين التعبير فكيف يستطيع اثبات وجوده؟ ان التيار اليساري يتكلم بخبث وللأسف الشديد فإن بعض اخواننا من الاسلاميين يسيرون خلف اليساريين دون معرفة حقيقية بالاهداف الخبيثة التي يريد اليسار الوصول اليها وهم يترجمون افكارهم على هيئة تعديلات في الدستور.

تفعيل المؤسسات الدستورية

وبالنسبة للمدير العام لدائرة الشئون القانونية سلمان سيادي، فإن الاجواء السياسية التي تعيشها دولة البحرين تشكل مرحلة جديدة مزدهرة من مراحل العمل الوطني وهي تعبر تعبيراً صادقاً عن ايمان قائد مسيرة هذا الوطن بالديمقراطية وبكافة المقومات بالمجتمع البحريني المرتكز على ثوابت اكدها الدستور وفعلها الميثاق ومن هذه الثوابت اولاً ان نظام الحكم ديمقراطي السيادة فيه للشعب، وثانياً، الفصل بين السلطات وثالثاً كفالة الحريات الشخصية والمساواة وكل ما يتعلق بالمواطنين سواء ما يتعلق منها بالحريات السياسية او الاقتصادية او ذات الطابع الاجتماعي، وفي مقابل ذلك يضمن كل ذلك استقلالية القضاء وتأكيد الدستور والميثاق على استقلالية القضاء.

ان التفاف الشعب حول القائد يؤكد ان المستقبل سيكون

نعم للميثاق

ملامح التجربة البرلمانية المقبلة

نظام الحكم ديمقراطي السيادة فيه للشعب

بعون الله محققاً لخير الشعب وللوطن وسيعزز مرتكزات الديمقراطية التي هي عنوان رئيس اكد عليه سمو الامير المفدى في اول خطاب له لتفعيل المشاركة الشعبية التأكيد على تفعيل دور المؤسسات الدستورية وتشكيل المحكمة الدستورية والنيابة العامة والرقابة الادارية والرقابة المالية الى جانب مجموع الخطوات والمكرمات التي جاءت في هذه الفترة لتؤكد النظرة الخبيرة لسمو الامير وتطلعاته لتحقيق مكاسب اساسية لشعب البحرين.

«حياة برلمانية».. بتفاؤل

ولنستمع الى وجهة نظر ضيفنا عبدالوهاب حسين وهو احد الناشطين في مجال المطالبة بتفعيل الدستور والدعوة الى التصويت بنعم للميثاق واعتباره المدخل الكبير للتطورات الديمقراطية المستقبلية، فيقول :«انا متفائل جداً بمستقبل الحياة البرلمانية في البلد، وستكون حياة متميزة اذا قسناها بالتجارب الموجودة في الوطن العربي.. يحمل لي هذا التفاؤل ما يحمله الشعب البحريني من وعي وثقافة ووطنية ووفاق بين كافة التيارات والتوجهات والمدارس الفكرية والسياسية.

التجربة الماضية اثبتت هذا الاندماج الذي نستطيع القول عنه بأنه تثمين موقف وطني موحد تجاه الميثاق وهذا الموقف المرجو، حتى من جانب اصحاب العريضة الشعبية الذين طالبوا كل ابناء الشعب بالتصويت بنعم للميثاق حتى ابناء البحرين في الخارج.

واستطيع القول ان التنسيق قائم بين مختلف التوجهات السياسية في البحرين والثقة قائمة بين كل الاطراف والتحرك بين التيار الاسلامي الشيعي والتيار الوطني قائمة على الثقة المتبادلة وهو امر ينشط الحياة البرلمانية.

دعني اتكلم عن دور المرأة، ودور المرأة كما تعلم دور هام للغاية ومشاركة المرأة في الحياة النيابية احد اهم المطالب ونتوقع ان يكون لها نصيب وهذه من النقاط التي ستميز التجربة القادمة.

وسأختم بالاشارة الى انه لولا مواقف سمو الامير الجريئة والشجاعة لما تحققت هذه الخطوات الرائدة وخلق عوامل النجاح بالاضافة الى اصرار سمو الامير القائد على تنفيذ الوعود بحيث تسبق الافعال الاقوال والمآثر كثيرة.

تعديل قانون التعديلات

المحامي عبدالله الشملاوي، يرى ان المرحلة القادمة ستحمل معها الكثير من السمات والخصائص، لكنه يصرح بان سمو الامير المفدى، ومنذ بداية عهده الزاهر وهو يقدم الخير.. وفي تصوري، كما يقول الشملاوي، ان سمو الامير وصل الى اختلاق قرار اسميه «عرس الوطني طول البحرين وعرضها» بهجة بالعفو الشامل وبسعة صدر الامير.

واذا ما اردت مني الحديث عن تصوراتي للمرحلة المقبلة وللتجربة البرلمانية الجديدة اقول ان الطريق للاصلاح السياسي في البحرين بدأ مع الميثاق للوصول الى تفعيل الدستور، فالميثاق هو القاطرة التي ستسحب الدستور تطبيقاً للصور التالية :«الدستور عبارة عن سفينة متعطلة في وسط البحر ولا تستطيع الحراك، ويأتي الميثاق ليمثل «القاطرة» التي ستسحب السفينة الى بر الامان».

اما بالنسبة للمستقبل، فاعتقد اننا نريد مجلساً نيابياً تشريعياً يوصل فيه الناخب النائب الى كرسيه في المجلس، ويعاد النظر لتعديل قانون الانتخابات لتشمل شريحة اشمل بحيث تتاح الفرصة للمرأة وفي الحقيقة فإن نص قانون الانتخاب لا يناسب البحرين ولا يتماشى مع التطورات الدستورية الحديثة.

المشروع الديمقراطي

عضو مجلس الشورى جاسم الوافي يرى ان مشروع الميثاق الوطني قبله شعب البحرين هو بحد ذاته انجاز، وكل مواطن مخلص يشعر ان هناك تلاحما شعبيا والتفافا حول القيادة بغض النظر عما هو مطروح وما هو مشروع.

وبالنسبة للمجلس المنتخب في المستقبل القريب، اقول ان المجلس المنتخب سيكون ميداناً للناس الذين يحظون باهتمام شعبي واعتقد ان هناك فترة من العمل في اطار الانفتاح الذي تشهده البلاد والذي

الشيخ سليمان المدني:
انا لا أؤمن بالديمقراطية لأنها نظام «كافر»!!

عبدالوهاب حسين:
ثقة متبادلة بين التيار الاسلامي الشيعي والتيار الوطني

المحامي عبدالله الشملاوي:
تعديل قانون الانتخاب لمنح الفرصة للمرأة

سيقترن بتفعيل المجلس المنتخب.
البرلمان سيتشكل من مجلسين بالطبع كما هو معروف، مجلس الشورى، والمجلس المنتخب من ذوي الخبرة فلو وصل الى المجلس نواب من غير ذوي الكفاءة سيؤثر ذلك على عمل المجلس المنتخب لذلك يصبح المجلس المعين مكملاً للمجلس النيابي.
والوضع اليوم يختلف ايضاً، فقبل ثلاثين عاماً كان التيار القومي هو المسيطر على العمل البرلماني اما اليوم فالتيار الاسلامي هو المتواجد بثقل.

المرأة البحرينية رائدة

وتطرح كبيرة مستشاري التمريض بمنظمة الصحة العالمية د.نعيمة القصير المادة السابعة من الميثاق والمعنونة تحت عنوان «حق الشعب في المشاركة في الشئون العامة» والتي تقول «يتمتع المواطنون، رجالاً ونساءً، بحق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية في البلاد بدءاً بحق الانتخاب والترشيح طبقاً لأحكام القانون».
ومن باب تجربة، استطيع القول انه آن الاوان لأن يكون للمرأة البحرينية مكان في الحركة النيابية القادمة والتي اولاها حضرة صاحب السمو اميرنا المفدى كل اهتمام منذ ان طرح مشروع ميثاق العمل الوطني على الشعب البحريني والذي صوتنا بالايجاب عليه لأن فيه نظرة نهضوية واسعة ورؤية عميقة لكل مجريات الشئون العامة.

جاسم الوافي

ان مكرمة صاحب السمو امير البلاد في اضفاء جو من الالتفاف العام بين الشعب والقائد ليست هي الصورة النادرة في تاريخ البحرين، فقد انتهج الحكام هذا النهج مع شعبهم وكذلك يحفظ الشعب هذا المسار الذي يعتبر احد اهم صور الديمقراطية البحرينية.
ان المرأة البحرينية اثبتت وجودها وحققت مراتب عليا وتبوأت اعلى المناصب، واقول انه في المحافل الدولية وفي المنظمات العالمية ينظر ممثلو العالم الى المرأة البحرينية في المناصب القيادية باحترام وهذا يعني انها ما وصلت الى هذه المراتب العليا الا بجدارتها وهي جديرة بالمشاركة في العمل الديمقراطي.

صورة من المحافظة

ننقل هذه الصورة من المحافظة الشمالية حيث زارت وفود من قرى ومناطق المحافظة الشمالية على مدى اليومين الماضيين مبنى المحافظة حيث زاروا المحافظ الشيخ عبدالرحمن بن صقر آل خليفة، وكان لصدى الاسبوع حضور في بعض هذه الاجتماعات حيث تميزت بروح ديمقراطية والاستماع الى الرأي والرأى الآخر وهي صورة تؤكد ان المواطن البحريني ينتظر تجربة ديمقراطية وحياة برلمانية نيابية متقدمة جداً تضع في الاعتبار المصلحة الوطنية خاصة وانه في تلك اللقاءات، اعلن الاهالي استعدادهم التام للتصويت بنعم على مشروع ميثاق العمل الوطني لأنه السبيل نحو الديمقراطية.

د. نعيمة القصير

وخلال الزيارات، عقد الشيخ عبدالرحمن بن صقر آل خليفة لقاءات مع الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدود المحافظة الشمالية، وتركز الحديث على تأكيد اهمية المرحلة المقبلة والالتفاف حول القيادة التي بدأت بمكرمات لسمو الامير تعتبر احدى اللبنات الاساسية والهامة نحو مستقبل العمل الوطني والمشروع التطويري الكبير الذي بدأهُ حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة منذ تولى مقاليد الحكم في البلاد.

الحياة النيابية في الميثاق

الفصل الخامس من ميثاق العمل الوطني خُصص للحياة النيابية، فقد عرفت البحرين الديمقراطية المباشرة منذ ان حمل آل خليفة مسئولية الحكم، اذ ان التواصل والتشاور المستمر بين الحاكم وشعبه، وسياسة الباب المفتوح التي كانت وما تزال نمطاً لأسلوب التعامل بين الحكومة والشعب البحريني، ادى في الواقع العملي الى ان تكون رغبات الشعب ومصالحه هي الباعث والأساس لكل سياسات الحكم، فكانت الحكومة وستظل تستلهم نبض المجتمع، وتعمل لغرض وحيد هو خدمة مصالح الشعب.
وتكرست بالمفهوم السابق الممارسة الديمقراطية في البحرين وتجسدت بإيجاد الدستور والمجلس الوطني المنتخب، ثم جاءت تجربة مجلس الشورى الذي اثبت جدارته في المناقشة والدراسة وابداء الرأى في كافة الموضوعات والمشكلات العامة التي تهم البلاد والتي تحقق مصالح الشعب، واثبت مجلس الشورى كذلك قدرة ملحوظة على مواجهة المستجدات بالمرونة اللازمة، وكذلك، فقد ضرب المجلس مثلاً ممتازاً في التعاون بينه وبين الحكومة من اجل خدمة البلاد.

آفاق اوسع

غير ان تطور الممارسة الديمقراطية لا يقف عند حدود معينة، طالما أن هناك مساحات ارحب لهذه الممارسة يمكن ارتيادها من اجل فتح آفاق اوسع لمزيد من الديمقراطية، وهنا تجدر الاشارة الى ان العديد من الديمقراطيات العريقة تأخذ بنظام المجلسين فتضم مجالسها التشريعية مجلسين احدهما يمثل الاتجاهات والافكار المتنوعة ووجهات النظر المختلفة بين افراد الشعب في القضايا المعاصرة، والآخر يعمل كمجلس للمختصين وأهل الخبرة، وقد اثبتت التجارب في هذه الدول الديمقراطية فائدة هذا التشكيل الثنائي للمجلس التشريعي ومن ثم رسوخه نظراً لعائده السياسي.
ومن اجل مزيد من المشاركة الشعبية في الشئون العامة، واستلهاماً لمبدأ الشورى، بوصفه احد المبادئ الاسلامية الاصيلة التي يقوم عليها نظام الحكم في دولة البحرين وايماناً بحق الشعب جميعه وبواجبه ايضاً في مباشرة حقوقه السياسية الدستورية وأسوة بالديمقراطيات، بات من صالح دولة البحرين ان تتكون من مجلسين، مجلس منتخب انتخاباً حراً مباشراً يتولى المهام التشريعية الى جانب مجلس معين يضم اصحاب الخبرة والاختصاص للاستعانة بآرائهم فيما تتطلبه الشورى من علم وتجربة.
ويتميز هذا التكوين الثنائي المتوازن للسلطة التشريعية بأنه يقدم في آن واحد مجموعة من المزايا تتضافر مع بعضها البعض، فهو يسمح بالمشاركة الشعبية في الشئون التشريعية، ويسمح بتفاعل كافة الآراء والاتجاهات في اطار مجلس تشريعي واحد.
وهكذا، فإن هذا التشكيل المقترح للمجلس التشريعي، الذي سوف يتطلب تعديلاً دستورياً، سوف يتيح له ان يستمد الحكمة والدراية من جانب، وكافة التوجهات العامة للناخب البحريني من جانب آخر.
ولا شك ان هذا التعديل يؤدي الى فتح آفاق ارحب لديمقراطية تعمل من اجل البناء والتنمية والاستقرار والرخاء، ديمقراطية تعمل من اجل السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية.